العلاقة بين سلطات النظام السياسي في تشيلي

Relationship between power in Chile

اعداد

م. كرار علي مكطوف

Karrar Ali Makttoof

جامعة واسط/ كلية القانون

Wasst University/ Collage of Law

Karrara266@gmail.com

الملخص

يبدو أن التمثيل الديمقراطي يتعرض لضغوط متزايدة في العديد من الديمقراطيات الراسخة، مثل اليونان وإسبانيا ,تتبع شيلي أيضًا هذا الاتجاه، ولكن هناك بعض الاختلافات التي تجعل الحالة التشيلية مميزة، وتعد شيلي على نطاق واسع واحدة من أكثر الأنظمة الديمقراطية تماسكًا في أمريكا اللاتينية وتتمتع بأداء اقتصادي قوي، ومع ذلك، فقد أظهر المواطنون مستويات متناقصة من الرضا عن الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية، ويتجهون إلى الاحتجاج والتعبئة الاجتماعية للتعبير عن استيائهم، تكمن المفارقة التي تواجهها تشيلي اليوم في عدم التوافق بين مواقف الناخبين والأداء العام للنظام، في شرح هذا اللغز المثير للاهتمام، حيث اكدت معظم الدراسات السياسة على أرث المؤسسات الموروثة من الحكم العسكري، وعلى الرغم من وجود المؤسسات الا انها غير متلائمة لوضع التحديات التي تواجهه النظام السياسي، اصبحت تشيلي مستقلة عن الحكم الاستعماري الأسباني منذ عام ١٨١٨ وشهدت العديد من التغييرات في الحكومة منذ ذلك الحين، وأول حكم من قبل المدير الأعلى، دخلت البلاد في الاضطرابات السياسية في عام ١٨٢٣، وسيطر المحافظون على البلاد من ١٨٣٠ إلى ١٨٦١، وإنشاء حكومة جمهورية استبدادية وخلق الدستور التشيلي لعام ١٨٣٣، وفي نهاية المطاف، تمرد

الليبراليون وسيطروا من ١٨٦١ إلى عام ١٨٩١، واستمر في الحكم بموجب دستور عام ١٨٣٣، ومن عام ١٨٩١ إلى عام ١٩٢٥ تم تعديل الدستور لمنح الرئيس سلطة أكبر، واستجابة لاقتصاد فاشل، أدى الانقلاب العسكري الناجح في عام ١٩٧٣ إلى تشيلي إلى نظام عسكري حتى عام ١٩٩٠، عندما صوت المواطنون على عدم السماح للزعيم العسكري بتنفيذ ولاية أخرى، وتم انتخاب رئيس جديد والكونغرس، وانتقلت البلاد إلى جمهورية ديمقراطية تمثيلية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الانقلاب، الدستور، جمهورية، تشيلي.

Summary

Democratic representation appears to be under increasing pressure in many well-established democracies, such as Greece and Spain. Chile also follows this trend, but there are some differences that make the Chilean case distinctive, and Chile is broadly one of the most cohesive democracies in Latin America with an economic performance Strong, however, citizens have demonstrated decreasing levels of satisfaction with democracy and representative institutions, and turn to protest and social mobilization to express their discontent. The paradox that Chile faces today is the mismatch between the attitudes of voters and the overall performance of the system. In explaining this intriguing conundrum, Most of the policy studies emphasized the legacy of institutions inherited from military rule, and despite the existence of institutions, they are not suited to the challenges facing the political system. Chile became independent from Spanish colonial rule since 1818 and has witnessed many changes in government since

then, and the first rule By the Supreme Director, the country plunged into political turmoil in 1823, and conservatives controlled the country from 1830 to 1861, establishing An authoritarian republican government created the Chilean Constitution of 1833. Ultimately, the liberals rebelled and took control from 1861 to 1891, continuing to rule under the 1833 constitution, and from 1891 to 1925 the constitution was amended to give the president more power. In response to a failing economy, the coup The successful military in 1973 brought Chile into a military regime until 1990, when the citizens voted not to allow the military leader to carry out another term, a new president and Congress were elected, and the country transitioned to a representative democratic republic.

Keywords: Democracy, coup, constitution, republic, chile.

المقدمة

شهد المجتمع الدولي العديد من التجارب لدولة خاضت مرحلة التحول الديمقراطي وتعرضت خلالها لمجوعة من الصراعات الداخلية ، وقد اتبعت دولة (تشيلي) مجموعة من الاليات التي تمكنت من خلالها ان تبني نموذجها الخاص وذلك على نحو ، تزايد حدة الصراع بين المؤسسة العسكرية والاحزاب السياسية مع رفض الشعب بقاء الحكم العسكري بموجب استفتاء عام ١٩٨٩ وهنا بدأت فترة التحول الديمقراطي والتي استمرت الى عام ٢٠١٠ مع حدوث التداول السلمي للسلطة بين الاحزاب السياسية.

وتعد تشيلي واحدة من اكثر دول امريكا اللاتينية استقرارا وازدهارا فضلاً عن كونها واحدة من أقوى اقتصاديات دول امريكا اللاتينية وفي عام ١٩٩٠ ، كان نسبة

٣٨.٦ في المائة من سكان شيلي يعيشون تحت خط الفقر انخفض هذا الرقم إلى ٧.٨ في المائة في عام ٢٠١٣.

وحسب الدستور التشيلي لعام ١٩٨٠ المعدل في المادة (٤) ان تشيلي جمهورية ديمقراطية تمثيلية يكون رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن واحد يمارس الرئيس ومجلس وزرائه السلطة التنفيذية، و ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بالاقتراع العام ويملك من الصلاحيات ما يوهله لان يكون مستقلا عن البرلمان وقد تبنى الدستور التشيلي على غرار الدستور الولايات المتحدة الامريكية بهيئتين تشريعيتين مؤلفتين من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وكلاهما يلعب دورًا في العملية التشريعية، اما السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

سنتطرق في المبحث الاول عن صلاحيات رئيس الدولة والحكومة ومن ثم سنتطرق بمبحث الثاني عن السلطة التشريعية بمجلسيه ومن ثم سنتطرق الى السلطة القضائية.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث حول العلاقة بين السلطات النظام السياسي في تشيلي وكيفية انتخاب الاعضاء في السلطة التشريعية من خلال نظام التصويت ذو حدين والذي منح مقعدين تمثيليين لكل منطقة على أساس الحزب بأغلبية الأصوات، وأبقى هذا النظام حزبين في السلطة: الأغلبية الجديدة والتحالف، ولقد تغير هذا النظام مع حركة الإصلاح الانتخابي لعام ٢٠١٥، اما السلطة التنفيذية يكون الرئيس مسؤولاً عن تنفيذ إدارة الشؤون الحكومية في نظام الحكم في تشيلي، بما في ذلك إقرار القوانين الجديدة والإعلان عنها رسمياً، ويعين الرئيس حكام الولايات، كما يحق لرئيس الجمهورية تعيين وزراء الحكومة وعزلهم.

تساؤلات البحث

تطرح الدراسة اشكالية العلاقة بين سلطات النظام السياسي في تشيلي عدة تساؤلات هامة ومنها :

- هل النظام السياسي في تشيلي برلماني او رئاسي
- هل انتهت فترة الحكم العسكري في تشيلي
- اهم الاليات المقترحة لوضع حد للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية .

I. المبحث الاول
السلطة التنفيذية

تمارس السلطة التنفيذية من قبل الرئيس ومجلس وزرائه، وتكون السلطة التشريعية مناطة بكل من الحكومة ومجلسي الكونغرس الوطني.

I. أ. المطلب الاول
انتخاب رئيس الجمهورية

نصت المادة (٢٦/اولا) من الدستور التشيلي المعدل " يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر وبالأغلبية المطلقة لأصوات من لهم حق الاقتراع" ويتم انتخابه الرئيس عن طريق نظام الجولتين فاذا حصل المرشح الحزب على اكثر من خمسين بالمائة من الاصوات الصحيحة يصبح فائزا في الانتخابات الرئاسية واذ كان هناك مرشحين في الانتخابات ولم يحصل على اكثر من نصف الاصوات تعاد الانتخابات[١].

في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣ فاز الديمقراطيون المسيحيون بقيادة (باتريسيو أيلوين) و (إدواردو فراي) ، على التوالي و تم انتخابهم بأغلبية مطلقة ولكن في عام ١٩٩٩ لم يكن هناك سوى نسبة ضئيل بمقدار ٣٠ ألف صوت بين (ريكاردو لاغوس) وخصمه اليميني (خواكين لافين) فاز لاجوس بنسبة (٥٠.٢٧) في المائة من الأصوات في الجولة الثانية[٢].

حدد الدستور التشيلي مدة ولاية الرئيس اربع سنوات دون اعادة انتخابه من جديد يجوز للرئيس السابق أن يترشح لمنصب الرئاسة مرة أخرى بعد انتهاء فترة ولايته الأولى، ولكن فقط في الانتخابات التي تلي خلفه، حيث لا يُسمح له بالترشح لمدد متتالية.

اما شروط انتخاب الرئيس فقد حددت المادة (٢٥/ اولا) من الدستور التشيلي المعدل، قد اشارت ان المرشح لمنصب الرئاسة لابد ان يكون تكون حاملا للجنسية التشيلية وان يكون قد بلغ (٣٥) سنة فما فوق لا يحق لرئيس الجمهورية أن يغادر الأراضي الوطنية لأكثر من ثلاثين يومًا دون موافقة مجلس الشيوخ الوطني[٣].

I. ب. المطلب الثاني
صلاحيات رئيس الجمهورية

إنَّ صلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية من دون توقيع إلى جانب توقيعه نلاحظها في العديد من مواد الدستور وعلى النحو الآتي[٤]:

---

(١) ايمن كاظم حاجم، "سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه تشيلي ١٩٦٤- ١٩٦٨"، *مجلة واسط*، (٢٠١٩)، ص١٢.

(٢) خالد فؤاد، *مواجهة التعديلات الدستورية*، (المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩)، ص٢٣.

(٣) آلدو مادار ياغا، *هل النيوليبرالية مرنة*، تحرير: نضال إبراهيم، (دار الخليج، ٢٠٢٠)، ص٢٣.

(٤) المادة ٥٢ من الدستور التشيلي المعدل عام ١٩٨٠.

١- المشاركة في صنع القوانين بما يتوافق مع الدستور، والموافقة عليها وتعميمها.
٢- إصدار مراسيم لها قوة القانون فيما يتعلق بالمسائل التي يحددها الدستور، وذلك بتفويض سابق لهذه القوة من جانب الكونغرس.
٣- صلاحيات الرئيس في اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.
٤- تعيين وزراء الدولة ووكلاء الوزارات والمراقبين والحكام، وإقالتهم وفق رغبته.
٥- تعيين السفراء والوزراء والممثلين الديبلوماسيين في المنظمات الدولية.
٦- صلاحية الرئيس في اقتراح تعديل الدستور
٧- صلاحية الرئيس في الظروف الاستثنائية واعلان حالة الطوارئ والحرب.
٨- تسيير السياسة الخارجية للبلاد
٩- تعيين واعفاء اعضاء القيادة العليا للقوات العسكرية التشيلي.

I. ج. المطلب الثالث
مجلس الوزراء

يتألف مجلس الوزراء من ٢٠ يقوم رئيس الجمهورية اختيار خمسة الوزراء من المقربين اما الباقين فيتم استشارة الكونغرس الوطني للوزراء الحق في التوقيع على القرارات واللوائح التي يصدرها رئيس الجمهورية أي انها لا تدخل حيز التنفيذ دون التوقيع الوزراء كما يتحمل الوزراء المسؤولية الفردية عن الافعال التي وقعوا على تنفيذها وفقاً لمادة (٣٦ ثالثا) من الدستور ويحق للوزراء حضور جلسات مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومشاركة نقاشاتهم دون حق التصويت [١].

II. المبحث الثاني
السلطة التشريعية (National congress)

بدأت الدورة التشريعية الحالية التي تبلغ مدتها أربع سنوات في ١١ مارس ١٩٩٠ مع إعادة تنصيب البرلمان الذي ظل ساريًا تقريبًا دون انقطاع من عام ١٨١١ حتى تم حله في عام ١٩٧٣ ، مما جعل الكونغرس الوطني في تشيلي من بين الأقدم في العالم ، بعد البرلمان البريطاني ، وكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية والجمعية الوطنية الفرنسية[٢].

ان السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان يتضمن الدستور التشيلي لعام ١٩٨٠ على نظام المجلسين ويسمى الكونغرس الوطني ومن المسلم ان تشيلي اخذت بنظام

(١) صدفة محمود. "ماذا يجري في أمريكا اللاتينية."
https://al-ain.com/article/latin-america-policy. 12 11, 2020.
(٢) عبد الرزاق مطلك. *دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث*. (جامعة الموصل، ١٩٨٥)، ص٥٦.

الرئاسي فأنه ليس للرئيس الجمهورية التدخل في اعمال السلطة التشريعية الا في حالات الضرورة[١] .

II. أ. المطلب الاول

مجلس النواب (The Chamber of Deputies)

يتألف مجلس النواب من ١٢٠ عضوًا يتم اختيارهم مباشرة من قبل الناخبين الذين تم تشكيلهم بموجب القانون الأساسي الدستوري عدد النواب والدوائر الانتخابية، وطريقة انتخاب الأعضاء يُنتخب كامل أعضاء مجلس النواب كل أربع سنوات وفقاً لما جاء بالمادة ٤٧ من الدستور يُملأ الشغور في صفوف النواب من جانب المواطنين الذي يعيّنه الحزب السياسي الذي كان ينتمي إليه النائب الذي تسبب بالشغور عند انتخابه لا يُستبدل البرلمانيون المنتخبون كمستقلين حيث منح الدستور لمجلس النواب صلاحية اتهام الرئيس عن جريمة الخيانة العظمى او ارتكاب أي جريمة اخرى وتعد هذه الصلاحية واحدة من اهم الصلاحيات المخولة لمجلس النواب في مواجهة الرئيس الجمهورية وكما يحق للمجلس النواب توجيه الاتهام للوزراء الدولة، في حال ألحقوا ضررًا فادحًا بشرف الأمة أو أمنها، أو خالفوا الدستور أو القوانين أو لم ينفّذوها، أو ارتكبوا جرائم الخيانة والابتزاز واختلاس الأموال العامة والرشوة.

ان اقتراح القوانين ومناقشتها وإصدارها هي من اختصاص الكونغرس الوطني وحده دون مشاركة السلطة التنفيذية فليس للرئيس أو أي من الوزراء الحق في اقتراح القوانين قد تصدر القوانين عن مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، بناءً على رسالة من رئيس الجمهورية أو عريضة منأي من أعضاء المجلسين.

ولا يجوز أن يوقّع على العرائض أكثر من عشرة نواب أو أكثر من خمسة أعضاء في مجلس الشيوخ

يقتصر حق رئيس الجمهورية على ان يوصي مجلسين بأمر من الامور الهامة دون ان يوضع الصيغة القانونية لمواد التشريع [٢].

الزم الدستور التشيلي الصلاحيات الحصرية للمجلس النواب للمراقبة على اعمال الحكومة بأغلبية اصوات الحاضرين فتتمثل في توجيه الاسئلة والاستجوابات الى الوزارة او احد الوزراء ، ويتم ارسلها كتابيا الى رئيس الجمهورية ، ويجب على الحكومة تقديم اجابة من خلال الوزير الدولة في غضون ثلاثين يوم[٣] .

---

(١) محمد صادق اسماعيل. *التجربة التشيلية من بينوشيه الى الديمقراطية*، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص٥٦.

(٢) مساعيد فاطمة، *التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة*، (ملتقى الباحثين السياسين العرب، ٢٠١٩)، ص٢٣.

(٣) نجلاء سيد مكاوي، *الحرب الباردة في امريكا الاتينية*، المجلد ط١، (بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية،٢٠١٣)، ص٣٤

سلطة الأعضاء مجلس النواب في وضع القوانين مقيدة بمدى المبادرة الحصرية لرئيس الجمهورية تنبثق القوانين المعنية بالضرائب وموازنات الإدارة العامة والتوظيف، عن مجلس النواب فقط، مهما كانت طبيعتها، أما القوانين المتعلقة بالصفح والعفو العام فتصدر عن مجلس الشيوخ (٦٥ مادة) يحق رئيس الجمهورية اقتراح في مشاريع القوانين المتعلقة بمسائل الأجور والمعاشات التقاعدية أو أي مزايا اقتصادية أخرى لموظفي الإدارة العامة أو في مشاريع القوانين التي تحدد الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص يحق للكونغرس الوطني أن يقبل الخدمات وعمليات التوظيف والتخصيصات والقروض والمزايا والنفقات والمبادرات الأخرى المتعلقة بالمسائل التي يقترحها رئيس الجمهورية، أو يحد منها أو يرفضها[١].

في حالة إذا لم يوافق رئيس الجمهورية على مشروع القانون، يعيده إلى المجلس الذي انبثق عنه، مع التعديلات، في غضون ثلاثين يومًا لا يجوز بأي حال من الأحوال قبول الملاحظات التي لا تمتّ بصلة مباشرة بمشروع القانون وإذا وافق المجلسان على الملاحظات، يصبح للمشروع نافذاً ويعاد إلى رئيس الجمهورية لتعميمه ،لكن اذا رفض المجلسان كافة الملاحظات أو بعضها ، ويحق لثلثين الاعضاء المجلسين، على تبني مشروع القانون الذي وافقا عليه أو جزء منه، ويعاد إلى الرئيس الجمهورية لتعميمه.

II. ب. المطلب الثاني
مجلس الشيوخ

ويتألف من ٤٧ عضواً، يُنتخب ٣٨ منهم، في اقتراع شعبي مباشر، ومدة خدمة الأعضاء ثماني سنوات، ويُنتخب نصف الأعضاء المنتخبين، كل أربع سنوات (جميع رؤساء الجمهورية السابقين، أعضاء في مجلس الشيوخ، مدى الحياة)،اما الكوتة النسائية ينتخب امرأتان في مجلس الشيوخ ويتم تعيين الشيوخ التسعة المتبقين من ٤٧ عضو منهم خمسة من القوات المسلحة وثلاثة تعينهم المحكمة العليا واثنان يعينهم الرئيس الجمهورية .

تمثل الصلاحيات لمجلس الشيوخ كما ياتي[٢]:

١- الاطلاع على الاتهامات التي تخص رئيس الجمهورية والوزراء والتي يقدمها الى مجلس النواب، بما يتوافق مع المادة (٥٢/ الفقرة ٢) من الدستور .

٢- النظر في قبول أو رفض الدعاوى القضائية التي يحاول أي فرد رفعها ضد أي وزير دولة، على أساس الأضرار التي يمكن أن يكون قد تكبّدها ظلمًا بسبب الوزير في خلال تأدية مهامه.

(١) رنا أبو عمرة، "تحديات ترسيخ الديمقراطية في تشيلي"، *مجلة الديمقراطية، العدد ١١٢ (٢٠١٤)، ص٨٩.*
(٢) المادة (٥٢) من الدستور التشيلي النافذ، وينظر كل من نجلاء سيد مكاوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

٣- الموافقة على اقتراح القوانين من قبل رئيس الجمهورية أو رفضها، في الحالات التي يقتضيها الدستور أو القانون.
٤- وقبول مغادرة رئيس الجمهورية للبلد لأكثر من ثلاثين يومًا أو ابتداءً انتهاء فترة حكم رئيس الجمهورية قبل تولي الرئيس المفترض انتخابه واذا مُنع الرئيس المنتخب من تولي سدة الحكم، ينوب عنه رئيس مجلس الشيوخ بصورة مؤقتة، بصفة نائب رئيس الجمهورية، إذا تعذّر ذلك، يضطلع رئيس مجلس النواب بهذه المسؤولية، وبخلاف ذلك، رئيس المحكمة العليا.
٥- تشكيل المحكمة الدستورية من قبل الكونغرس الوطني أربعة أعضاء ينتخبهم الكونغرس الوطني يعيّن مجلس الشيوخ عضوين مباشرة ويقترح مجلس النواب مسبقًا عضوين آخرين ليوافق عليهما مجلس الشيوخ أو يرفضهما. تُجرى التعيينات أو الاقتراح كما قد يقتضي الحال، من خلال اقتراع واحد وتستوجب الموافقة عليها التصويت من جانب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.
٦- تقديم المشورة لرئيس الجمهورية بناءً على طلبه، لا يحق لمجلس الشيوخ أو للجانه أو لأجهزته الأخرى، بما فيها اللجان البرلمانية، في حال وجودها، التحكم بأفعال الحكومة أو الهيئات التابعة لها، أو تبني اتفاقات تفترض هذا التحكم.
٧- الموافقة على استقالة الوزراء والمدّعين القضائيين في المحكمة العليا والمدعي العام، في جلسة من جانب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخِ يدعى إليها خصيصًا لقبول الاستقالة والتصويت عليها.

II. ج. المطلب الثالث

الصلاحيات المشتركة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ[١]

١- لا يجوز تعيين أي نائب أو عضو مجلس شيوخ في منصب أو وظيفة بدءاً من تاريخ تنصيبه من جانب المحكمة الانتخابية المؤهلة في لا يسري هذا الحكم في حالة الحرب الخارجية، ولا ينطبق على مناصب رئيس الجمهورية ووزير الدولة والممثل الدبلوماسي، والمناصب الموكلة في حالة الحرب هي الوحيدة المتوافقة مع وظائف النائب أو عضو مجلس الشيوخ.
٢- لا يحق لأي النائب أو عضو مجلس الشيوخ مغادرة البلاد لأكثر من ثلاثين يومًا دون الحصول على إذن من المجلس الذي ينتمي إليه، أو خلال إجازة هذا الأخير أو رئيسه.
٣- يتمتع النواب وأعضاء مجلس الشيوخ حصراً بحصانة من ناحية الآراء التي يبدونها والأصوات التي يدلون بها في تأديتهم للمسؤوليات المنوطة بهم ضمن جلسات المجلس أو اللجان.

(١) ينظر كل من نجلاء سيد مكاوي، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ وكذلك مساعيد فاطمة، مصدر سبق ذكره، ص٦٥، وكذلك المادة (٥٧) من الدستور التشيلي النافذ.

٤- يتلقّى النواب وأعضاء مجلس الشيوخ كتعويض وحيد أتعابًا توازي أجر وزير الدولة.

٥- لايجوز محاكمة أي نائب أو عضو في مجلس الشيوخ أو مصادرة حريته، ابتداءً من تاريخ انتخابه او حلفه لليمين، بحسب القضية المطروحة، إلا في حال الجرم المشهود، إذا لم تقُم محكمة الاستئناف ذات الولاية القضائية ذات الصلة بشكل مسبق، في اجتماع الهيئة العامة، بإجازة الاتهام معلنة وجود أسباب تستوجب اتخاذ إجراءات قانونية. ويمكن استئناف هذا القرار أمام المحكمة العليا.

٦- لا يحق للنائب أو عضو مجلس الشيوخ الذي فقد منصبه لأي من الأسباب المحددة أعلاه، أن يمارس وظيفة عامة، سواء أكانت منبثقة عن انتخاب شعبي أم لا، على مدى سنتين، إلا في الحالات المذكورة بسبب انعدام الأهلية المنصوص عليه في هذه المادة (٥٧ / خامسا) من الدستور او أولئك الذين يمكن أن يكونوا قد شغلوا الوظائف أو المناصب المحددة أعلاه في العام الذي يسبق الانتخابات لا يحق لهم خلال السنة التي تلي الانتخابات العودة إلى المنصب ذاته ولا أن يعيَّنوا في وظائف مماثلة لتلك التي شغلوها.

III. المبحث الثالث
السلطة القضائية

يقوم النظام القانوني في تشيلي على اسس القانون الاسباني عام ١٨٥٧، اما قوانينها المدنية متأثرة بالأنظمة الغربية تخضع التشريعات القانونية للمراجعة القضائية في المحكمة العليا ولا تأخذ تشيلي السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ولكنها تقبل بسلطة المحكمة الجنائية الدولية.

تضم السلطة القضائية في تشيلي من المحكمة العليا والمحكمة الدستورية يعين رئيس الجمهورية قضاة المحكمة العليا ويصادق مجلس الشيوخ على تعيين المرشحين والبالغ عددهم ٢١ مرشح من القوائم التي تقدمها المحكمة العليا بنفسها، ويحق لرئيس الجمهورية تعيين الوزراء والمدعين القضائيين في محكمة الاستئناف، بناءً على اقتراح المحكمة العليا لقائمة من ثلاثة أشخاص، وتشرف المحكمة العليا على كل محاكم الأمة من الناحية التوجيهية والإصلاحية والاقتصادية وتُستثنى المحكمة الدستورية والمحكمة الانتخابية المؤهلة[1].

أما المحكمة الدستورية تتألف من عشرة اعضاء يحق لرئيس الجمهورية تعيين ثلاثة اعضاء، اربعة اعضاء ينتخبهم مجلس الشيوخ ، يعيّن مجلس الشيوخ عضوين مباشرة ويقترح مجلس النواب مسبقًا عضوين آخرين ، ثلاثة أعضاء تنتخبهم

(1) Alemán, Eduardo, and Patricio Navia. *egislative Success in Strong Presidential Sys-tems Institutional Influences and the Fate of Government Bills in Chile.* Journal of Legislative Studies, 2016, p34.

المحكمة العليا عبر تصويت سري في خلال جلسة خاصة تُعقد لهذه الغاية وتجري التعينات او الاقتراع وتستوجب الموافقة عليها بالتصويت من جانب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب ، مدة عضوية اعضاء المحكمة الدستورية تسعة سنوات قابلة للتجديد كل ثلاث سنوات لا يجوز فصل أعضاء المحكمة الدستورية أو التجديد لهم، إلا إذا عُيّنوا أصلاً كبدلاء وزاولوا نشاطهم لأقل من خمس سنوات، ويتوقفون عن مزاولة مسؤولياتهم عندما يبلغون من العمر ٧٥ عامًا[١].

مهمة المحكمة الدستورية ممارسة الرقابة على دستورية القوانين التي تفسّر أي حكم في الدستور والقوانين الأساسية الدستورية وقواعد معاهدة متعلقة بالمسائل الدستورية، قبل تعميمها و واتخاذ القرارات المتعلقة بانعدام الأهلية وعدم ازدواجية المناصب وأسباب الإيقاف عن مزاولة المسؤوليات.

III. أ. المطلب الاول

المحكمة العليا

هي أعلى محكمة في تشيلي كما أنها تدير المحاكم الدنيا في البلاد تقع في العاصمة سانتياغو تتألف المحكمة العليا من واحد وعشرين عضوا[٢] .

يعيّن رئيس الجمهورية الوزراء والمدعين القضائيين في المحكمة العليا، إذ ينتخبهم من قائمة من خمسة أشخاص تقترحهم المحكمة ذاتها في كل حالة وبموافقة مجلس الشيوخ. يتبنى مجلس الشيوخ الاتفاقات ذات الصلة بثلثي أعضائه الحاليين، في جلسة تُعقد خصيصًا لهذه الغاية، إذا لم يوافق مجلس الشيوخ على اقتراح رئيس الجمهورية، على المحكمة العليا أن تكمل قائمة الأسماء الخمسة عبر اقتراح اسم جديد عوضًا عن الاسم المرفوض، مكررة الإجراء حتى تتم الموافقة على تعيين أحدهم.[٣]

يجب أن يكون خمسة من أعضاء المحكمة العليا محامين من خارج إقامة العدل، وأن يكونوا قد حازوا منذ خمس عشرة سنة على الأقل على شهادة المحاماة وبرزوا في نشاطهم المهني أو الجامعي، ولا بد من أن يستوفوا الشروط الأخرى التي يحددها القانون الأساسي الدستوري ذو الصلة[٤].

---

(2) Altman, David, and Juan Pablo Luna. *Uprooted but Stable: Chile-an Parties and the Concept of Party System Institutionalization.* Latin American Politics & Society, 2011, p78.

(٢) المادة (٦٠) من الدستور التشيلي النافذ.

(2) Ames, Barry. *Political Survival in Latin America.* Berkeley: University of California, 1998,p89.

(3) Barrett, Patrick. The Limits of Democracy: Socio-Political Com-promise and Regime Change in Post-Pinochet. Chile: Studies in Comparative International Development., 1999,p8.

III. ب. المطلب الثاني
المحكمة الدستورية

تتالف المحكمة الدستورية من عشرة أعضاء يعين رئيس الجمهورية ثلاثة اعضاء وأربعة أعضاء ينتخبهم الكونغرس الوطني، يعيّن مجلس الشيوخ عضوين مباشرة ويقترح مجلس النواب مسبقًا عضوين آخرين ليوافق عليهما مجلس الشيوخ أو يرفضهما، ثلاثة أعضاء تنتخبهم المحكمة العليا عبر تصويت سري من خلال جلسة خاصة

تُجرى التعيينات أو الاقتراح كما قد يقتضي الحال، من خلال اقتراع واحد وتستوجب الموافقة عليها التصويت المؤيِّد من جانب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب الحاليين، بحسب الحالة.

يظل أعضاء المحكمة في الخدمة لتسع سنوات ويتم التجديد بشكل جزئي لكل ثلاثة أعضاء، عليهم أن يكونوا حائزين على شهادة القانون منذ خمس عشرة سنة على الأقل، وأن يتفوّقوا في نشاطهم المهني والأكاديمي والعام، وألا يعانوا من أي عائق يمنعهم من الاضطلاع بمنصب القاضي[1].

يظل أعضاء المحكمة في الخدمة لتسع سنوات ويتم التجديد بشكل جزئي لكل ثلاثة أعضاء، عليهم أن يكونوا حائزين على شهادة القانون منذ خمس عشرة سنة على الأقل، وأن يتفوّقوا في نشاطهم المهني والأكاديمي والعام، وألا يعانوا من أي عائق يمنعهم من الاضطلاع بمنصب القاضي.

IV. المبحث الرابع
المؤسسات غير رسمية

تضم المؤسسات غير الرسمية جماعات المصالح والاحزاب السياسية والمنظمات المجتمع المدني.

IV. أ. المطلب الاول
جماعات المصالح

يرتبط نشاط جماعات المصالح بعمل اللوبيات التي تسعى بشكل مباشر إلى الدفاع عن قضايا، وعن مصالح تختلف شدة وضوحها باختلاف النظام السياسي السائد في

(1) Bill submitted to the National Con-gress by Congress representatives and the Executive." http://www.senado.cl/appsenado/templates/tramitacion/index.php. 2005

المجتمع، وهو بذلك من أهم الطرق السلمية المؤدية إلى مشاركة أطياف المجتمع في سياسة الحكم ويرتبط عمل هذه الجماعات بمرحلتين الاولى تقديم جدول مردود يحدد مستوى العملية السياسية ودفعها مقابل هذا الحكم، في المرحلة الثانية ، يختار السياسيون توفير البيئة وتحصيل المدفوعات ، بدءًا من مساهمات الحملة المباشرة إلى تمويل التقارير والأنشطة الأخرى التي تولد دعمًا شعبيًا للسياسة والسياسيين الذين يدعمونها تستخدم جماعات المصالح ضغط شديد على اصلاح التشريعات في الكونغرس الوطني سواء عن طريق مجلس النواب او مجلس الشيوخ وفي الواقع ، لدى السياسيين في تشيلي رغبة قوية لتغيير التشريعات نظرًا لدعم السكان لمثل هذه الإصلاحات ، والمشكلات الاجتماعية التي تسببت في ذلك[١].

ومع ذلك ، كانت الاحزاب اليمنية على استعداد للذهاب إلى أبعد من ذلك لدعم أجندته الخاصة ، واقتراح مبادرات تشريعية خاصة به، إن الاستراتيجية الأكثر نشاطا للجناح اليميني كانت مدفوعة بانتشار المنظمات الكاثوليكية المتكاملة في المجتمع التشيلي، لقد عززت جماعات المصالح الاكثر الفعالية و المحافظة للوصول الى الاحزاب السياسية ، في حين أن مجموعات المصالح الأقل الفعالية في جناح اليساري التي لديها القليل من الوصول الى الاحزاب السياسية[٢].

يمكن تقسيم جماعات المصالح المنخرطة في المجتمع التشيلي الى قسمين الإصلاحي - اليساري - والجناح المحافظ – اليميني الذين يشكلون الجناح الإصلاحي تشمل منظمات النسوية و نقابة المحامين و رجال الاعمال و الاعلام والكنسية التي تعد اكثر اهمية لكنها ليست الوحيدة ، فقد تم دعم الحفاظ على السياسة التشيلية بقوة من خلال نمو المنظمات الكاثوليكية المتكاملة (التي تنتمي إلى الكنيسة نفسها على نطاق واسع) في المجتمع التشيلي[٣].

فإنَّ للجماعات المصالح دورًا كبيرًا في تقوية المعارضة على اعتبار أنَّ المواطنين داخلها أكثر رقابة على المسئولين في الحكومة من المواطنين خارج إطار هذا التنظيم كما تكمن أهميتها من خلال قبول الأفراد الانطواء تحت لوائها وتقديمهم فروض الطاعة والولاء لها، فقد أدى ذلك لبروز نوع من الهيمنة على هؤلاء

(1) Carey, John M. Parties, Coalitions, and the 1990, Washington University, 1998, p34.

(1) CEPALSTAT. Statistics and Indicators, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (CEPAL). online: <http://interwp.cepal.org/sisgen/ConsultaIntegrada.asp?idIndicador=182&idioma=e> (14 March 2016, 3 14, 2016

(2) Couso, Javier, and Alberto Coddou. "Las asignaturas pendientes de la reforma constitucional chilena. Workshop 'Constitución, reforma política y ciu-dadanía, Santiago." workshop, 2016.

الأشخاص، الذين يؤمنون بأفكار تلك الجماعات ومبادئها، كما أنها البديل الذي يطرح نفسه بقوة لمواجهة الاستبداد، وقهر السلطة السياسية داخل الدولة، مما جعل القائمين على سلطات الدولة ينظرون إليها كحجر عثرة في طريقهم، لما تمارسه من دور رقابي عليهم، بحيث أصبحت الدولة تعتبرهم من ألدِّ المنافسين الحقيقيين الذين يسعوْنَ لسلب السيادة منها[١] .

كانت الأولويات السياسية للجناح اليميني لتغير الوضع الراهن منع الطلاق والاجهاض باستثناء بعض الحالات وكان له الجمهور موحد بشان هذه القضايا اما الجناح اليساري فكانت دعوته الى التسامح والتعددية في معارضة فرض الأخلاق الكاثوليكية - إحدى ركائز دعواتهم للتحرير السياسي للقوانين الأخلاقية[٢].

IV. ب. المطلب الثاني
منظمات المجتمع المدني

تعد منظمات المجتمع المدني احد الشروط الاساسية لتحقيق التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعية في تشيلي حيث تقوم هذه المنظمات في توفير المشاركة المدنية للشباب ومن هذه المنظمات الكنسية الكاثوليكية التي تبرعت الاموال الطائلة للجمعيات الخيرية للاهتمام بالصحة والتعليم ورعاية كبار السن وكذلك منظمة (سقف شيلي) (roof of chile) التي تاسست في عام ١٩٩٧ حيث يبلغ أعضاؤها ٢٥٠٠ عضو و ١٢٠ موظف في مؤسسات الدولة تعمل هذه المنظمة الى مكافحة التشرد والمخدرات، وهناك المنظمات الاجتماعية وهي المؤسسة الحكومية تعمل على وضع الخطط وتنفيذ السياسة العامة في الدولة وتمنية الوعي السياسي للشباب وزيادة مستوى المشاركة في الانتخابات بعد نهاية الحكم العسكرية وبداية التحول الديمقراطية حصلت تغيرات سياسية واجتماعية رافقت تعديلات في الدستور وكان هناك ضغط شديد من قبل منظمات المجتمع المدني لاعادة بناء المؤسسات وتعزيز الروابط بين الحكومة والمجتمع من خلال تبني الانشطة السياسية لجمح حالة التفكك الاجتماعي ناتج من الصراع بين المؤسسة العسكرية والاحزاب السياسية[٣] .

من خلال ذلك ان خطط منظمات المجتمع المدني في تشيلي تحظى بموافقة الحكومة تستخدم منظمات المجتمع المدني برامج حكومية مختلفة تهدف إلى التعزيز سواء في المجالات المؤسسية أو الإدارية أو تنفيذ النشاط. هذا الدعم جزء

---

(3) lbid
(1) Barrett, Patrick, op.cit, p. 99.
(٣) محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

لسياسة الدولة التي تنفذ من خلال السياسات العامة لدعم تعزيز مشاركة المدنية في المجتمع وخدمة المواطن ، والتي يتم تنسيقها من قبل الحكومة العامة تتكون البنية التحتية للدعم من الدعم الفني والمالي لمنظمات المجتمع المدني الإدارة والتطوير ويتم تقديمها بشكل أساسي من خلال المنح مثل صندوق حماية البيئة (CONAMA)؛ صندوق التنمية و تعزيز المجتمع المدني (SEGEGOB) للمنظمات الشعبية (وظيفية و الإقليمية) والمنظمات غير الحكومية، طرح مناقصة من الصندوق الوطني للمعاقين (FONADIS)لمساعدة المنظمات التي تعمل في مجال الإعاقة، الوطنية للمرأة خدمة (SERNAM) ، موجهة نحو مبادرات المجموعات النسائية ؛ التنمية الزراعية معهد (INDAP) للمنظمات الريفية[١] .

المعهد الوطني للشباب (INJUV) للشباب المنظمات أو لتطوير الأنشطة الرياضية على المستوى المحلي أو الوطني، تحظى منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالقضايا الاقتصادية أيضًا بدعم من التضامن الاجتماعي و صندوق الاستثمار[٢].

IV. ج. المطلب الثالث
الاحزاب السياسية

سعى الجيش الى احتكار السلطة وتهميش الاحزاب السياسية واحكام قبضته على الدولة وعمل على الاحتفاظ بالحكم خلال فترة ١٩٧٣-١٩٩٠ .

IV. ج. ١. الفرع الاول
الترويج لفكرة الديمقراطية المحمية (protected democracy):

هي تبرير لدخول الجيش في الحياة السياسية وهو مفهوم وضعه الرئيس السابق (بيونشيه) بهدف بصورة اساسية لأضعاف الاحزاب السياسية في مواجهة الجيش ، ووضع القيود الدستورية على قدرة المدنين على اتخاذ القرار، وعلى الرغم من محاولة الجيش اجراء بعض الاصلاحات الشكلية الا انه لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة لدى المواطنين نتيجة تزايد انتهاكات حقوق الانسان التي تمت خلال فترة الحكم العسكري[٣].

(١) محمد صادق اسماعيل، مصدر نفسه ، ص٧٤.
(٢) عبد الرزاق مطلك، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.
(٣) ايمن كاظم حاجم، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

IV. ج. ٢. الفرع الثاني
التحالف من اجل التغير:

هو تحالف ليبرالي برئاسته (سبيستان باينيرا) الذي اصبح رئيسيا للحكومة في ١١ مارس ٢٠١٠ ويضم هذا التحالف عدة احزاب اهمها حزب التجديد الوطني الذي تأسس عام ١٩٨٧ وينتمي الى اليمين الوسط تحت زعامة (باينيرا) ، والحزب الاكثر محافظة وهو حزب الاتحاد الديمقراطي المستقل الذي تأسس عام ١٩٨٣ بقيادة (جيمي جوزمان) المنظر لديكتاتورية (بينوشيه) وقد قدم الحزب نفسه على انه المدافع والحامي لإنجازات النظام العسكري وخاصة النموذج السياسي والاقتصادي الذي وضعه الجيش[١].

IV. ج. ٣. الفرع الثالث
تحالف الاحزاب من اجل الديمقراطية:

يمثل هذا التحالف (تيار الوسط) ويضم مجموعة من الاحزاب هي الحزب الديمقراطي المسيحي وتيار حزب وسطي والحزب الاشتراكي وهو حزب يسار الوسط وحزب الديمقراطية والحزب الاشتراكي الوطني الراديكالي ويشكل الديمقراطيون المسيحيون، والحزب الاشتراكي، الجناحين الرئيسين لهذا التحالف[٢].

نجح هذا التحالف في الوصول الى سدة الحكم من خلال الانتخابات خلال فترة من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٠ لأربع فترات رئاسية تولى كل منها احد رؤساء الاحزاب المنضوية تحت الائتلاف .

الرئيس	فترة الحكم	الحزب
باتريسيو ايلوين	١٩٩٠-١٩٩٤	الحزب الديمقراطي المسيحي
ادوارد فراي	١٩٩٤-٢٠٠٠	الحزب الديمقراطي المسيحي
ريكاردو لاجوس	٢٠٠٠-٢٠٠٦	الحزب الاشتراكي
ميشال باشيليه	٢٠٠٦-٢٠١٠ ٢٠١٤-٢٠١٨	الحزب الاشتراكي
سبيستيان بينيرا	٢٠١٠-٢٠١٤ ٢٠١٨-٢٠٢٢	التحالف من اجل التغير

اعداد الجدول من قبل الباحث

(١) رنا أبو عمرة، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.
(٢) رنا أبو عمرة، مصدر نفسه، ص٩٠.

IV. د. المطلب الرابع
العلاقة بين السلطات وتقييم النظام السياسي في تشيلي

نلاحظ مما سبق ان النظام السياسي في تشيلي والحياة السياسية بها قائمة علي اطار ديمقراطي محوري، حيث تجري السياسة في تشيلي في إطار جمهورية ديمقراطية تمثيلية رئاسية ، حيث يكون رئيس تشيلي رئيسا للدولة ورئيسا للحكومة في ظل نظام متعدد الأحزاب ، بينما تمارس الحكومة السلطة التنفيذية ، و تتولى السلطة التشريعية كلا من الحكومة والبرلمان في ان واحد ، وفيما يخص السلطة القضائية فالأصل انها مستقلة ، ويشكل الرئيس ونائب الرئيس ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية، وينتخب الرئيس نائبا للرئيس وأعضاء مجلس الوزراء من المسؤولين المنتخبين[١] .

ويعد دور الحكومة ونائب الرئيس هو تقديم المشورة للرئيس حول سياسات الدولة والاستراتيجيات المقترحة، هذا بينما يوجد القضاء التشيلي بشكل مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتستخدم السلطة القضائية في المقام الأول نظام القانون العام الاسباني والتي تتضمن بعض الأعمال، كما يتم تضمين القوانين العرفية المتوافقة في النظام القانوني في الدولة. وتتألف الهيئة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، و تجدر الاشارة الى ان تشيلي تضم الكونغرس الوطني بمجلسيه[٢].

(١) رنا أبو عمرة، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.
(٢) صدفة محمود، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

الخاتمة

بعد نهاية هذه الدراسة تعد تشيلي من اكثر البلدان امريكا اللاتينية استقراراً وفي اطار سعينا للإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تبين من خلال التحليل ان الصراع مع الجيش اسهم في تحقيق العدالة الانتقالية ومبدا سيادة القانون وارساء نظام الحكم الديمقراطي من خلال التداول السلمي للسلطة بين الاحزاب المختلفة ويعد الدستور الذي أنشئ في عام ١٩٨٠ مع التعديلات يشكل الاطار الاساسي للنظام السياسي في تشيلي.

ويعد الرئيس هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية، ويعطي الدستور الرئيس سلطة مباشرة لتنفيذ سلطته من خلال مجلس الوزراء، (الوزراء ونوابهم) مسؤولون أمام الكونغرس الوطني، يمتلك رئيس بعض الصلاحيات إقالة الوزراء يسهر على أداء نظام المحكمة العليا و المحاكم الدستورية يعيين جميع قضاة المحكمة العليا و محاكم الاستئناف وبتصديق من مجلس الشيوخ، وتقوم الهيئة التشريعية المتمثلة بمجلس الشيوخ و مجلس النواب بصياغة القوانين الوطنية وتمريرها في شكل مشاريع قوانين ولكي يصبح مشروع القانون قانونا يتعين على الرئيس الموافقة عليه والتوقيع عليه.

المراجع والمصادر

اولا: الدستور التشيلي

ثانيا: المصادر العربية

١- آلدو مادار ياغا. "هل النيوليبرالية مرنة." تحرير: نضال إبراهيم. دار الخليج، ٢٠٢٠.

٢- المادة ٥٢ من الدستور التشيلي المعدل عام ١٩٨٠.

٣- ايمن كاظم حاجم، "سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه تشيلي ١٩٦٤-١٩٦٨"، مجلة واسط (٢٠١٩).

٤- خالد فؤاد، مواجهة التعديلات الدستورية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩.

٥- رنا أبو عمرة، " تحديات ترسيخ الديمقراطية في تشيلي"، مجلة الديمقراطية، ١٣ ،٧ ٢٠١٤.

٦- صدفة محمود، "ماذا يجري في أمريكا اللاتينية"
https://al-ain.com/article/latin-america-policy. 12 11, 2020.

٧- عبد الرزاق مطلك، *دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث*، جامعة الموصل، ١٩٨٥.

٨- محمد صادق اسماعيل، *التجربة التشيلية من بينوشيه الى الديمقراطية*، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
٩- مساعيد فاطمة، *التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة*، ملتقى الباحثين السياسين العرب، ٢٠١٩.
١٠- نجلاء سيد مكاوي، *الحرب الباردة في امريكا الاتينية*، ط١. بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، ٢٠١٣.

ثالثا: المصادر الاجنبية:

1- Alemán, Eduardo, and Patricio Navia, *egislative Success in Strong Presidential Systems* Institutional *Influences and the Fate of Government Bills in Chile.* Journal of Legislative Studies, n.d.
2- Altman, David, and Juan Pablo Luna. *Uprooted but Stable: Chile-an Parties and the Concept of Party System Institutionalization.* Latin American Politics & Society, 2011.
3- Ames, Barry. *Political Survival in Latin America.* Berkeley: University of California, 1998.
4- Barrett, Patrick. *The Limits of Democracy: Socio-Political Com-promise and Regime Change in Post-Pinochet.* Chile: Studies in Comparative International Development, 1999.
5- Biblioteca del" .5-Bill submitted to the National Congress by Congress representatives and the Executive ".http://www. *senado.cl/appsenado/templates/tramitacion/index.php* .2005.
6- Carey, John M. *Parties, Coalitions, and the 1990.* Washington University, 1998.
7- CEPALSTAT, *Statistics and Indicators, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (CEPAL).* online: <http://interwp.cepal. org/sisgen/ConsultaIntegrada.asp?idIndicador=182&idioma=e> (14 March 2016, 3 14, 2016.
8- Couso, Javier, and Alberto Coddou. "Las asignaturas pendientes de la reforma constitucional chilena. Workshop 'Constitución, reforma política y ciu-dadanía, Santiago." workshop, 2016.